



دور الخلافة العثمانية في الحفاظ على أرض فلسطين

الطريق نفسه الذي كان عليه والده فأصدر فرماناً أكد فيه ما جاء في فرمان الذي أصدره والده. لم يتوقف اليهود عن محاولات تحقيق هدفهم، فنجحوا بقيادة إبراهيم اليهودي في الوصول على هجرات متقطعة إلى سيناء بداية بالطور نظراً لوقوعها على البحر ولأن لها ميناء يصلح لرسو السفن. وقد اكتشف رهبان دير سانت كاترين ذلك بشكايات إلى الدولة العثمانية، حيث كانوا يتعرضون للأذى على يد هؤلاء اليهود والمهاجرين. لهذا السبب أصدر الوالي العثماني على مصر من قبل السلطان العثماني مراد الثالث ثلاثة فرمانات متتالية أعوام (١٥٨١-١٥٨٢-١٥٨٥م) تأمر المسؤول في الطور بإخراج إبراهيم اليهودي وزوجه وأولاده وسائر اليهود من سيناء ومنعهم في قابل الأيام من العودة إليها بما في ذلك مدينة الطور أو الإقامة أو السكن فيها. نهت فرمانات الثلاثة على أرباب الوظائف بضرورة تنفيذ الأوامر تنفيذاً فورياً ولا يتأخروا يوماً واحداً.

وهي عام ١٨٥٦م، أسس اليهود في روسيا الحلف الإسرائيلي العالمي، وأسسوا المراكز الثقافية والمدارس اليهودية، وبدأوا بإحياء اللغة العبرية.

عن صهيون» للحاخام كالشيار قال فيه: «على اليهود أن يبادروا إلى استعمار فلسطين فوراً بلا تردد». وردد الكلام نفسه موسى هينس، اليهودي الألماني، في كتابه «روما والقدس» عام ١٨٧٩م، دعا فيه إلى دولة يهودية في فلسطين والبدء عملياً في إنشاء مستعمرات يهودية في فلسطين. وحاول اليهود التسلل إلى بلاد الشام، خصوصاً فلسطين والطور (سيناء) عن طريق الهجرة وشراء الأراضي. لكن سلاطين آل عثمان كانوا يدركون خطورة هذه الحركة، فأصدروا أوامر مشددة إلى رجال الإدارة ببلاد الشام تحرم على اليهود سكنى أرض فلسطين أو سيناء.

● ماذا فعل سلاطين آل عثمان والخلافة العثمانية من أجل حماية فلسطين من الخطر اليهودي؟
- أصدر السلطان العثماني سليم الأول عام ٩٢٤هـ/١٥١٨م، فرماناً بمنع اليهود من الهجرة إلى سيناء (واضح من هذا فرمان أن اليهود كانوا يبقون الهجرة إلى الإقليم المصري لاستيطانه والانطلاق منه لأرض الميعاد كما تزعم توراتهم المحرفة، وقد سد هذا فرمان الطريق في وجه أطماع اليهود). وسار السلطان سليمان بن سليم الأول (٩٢٧هـ - ٩٧٣هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٥م) على

نشر محام يسمى هنري فيتش عام ١٦٦٦م، كتاباً أسماه «نداء إلى اليهود»، دعا فيه إلى إعادة إنشاء وطن مؤقت لليهود تمهيداً لتأمين إمبراطورية عالمية واسعة الأرجاء بواسطةهم. وقد سبق هذه الدعوة دعوة دافيد روبيني في القرن السادس عشر الميلادي، حيث دعا زعماء اليهود لغزو فلسطين وتأسيس دولة يهودية في أراضيها. وفي عام ١٧٩٩م، أصدر نابليون بونابرت أثناء حصاره لمدينة عكا بياناً لليهود العالم مطلقاً عليهم اسم: «الورثة الشرعيين» لفلسطين للاستيلاء على فلسطين، وقد قابل سمسار إيطالي اسمه حايم مونتيفور محمد علي باشا، بعد استيلائه على فلسطين، وعرض عليه إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، لكن محمد علي رفض طلبه. واستطاع هذا الرجل أن يحصل من لورد بالمرستون (القنصل الإنجليزي في مصر) على وعد بأن يعد القناصل الإنجليز في الشرق أنفسهم حماة لليهود في الأقطار التركية. وفي عام ١٨٤٥م، نجح هذا الرجل في الحصول على أرض في فلسطين عهد باستغلالها إلى ٢٥ أسرة يهودية. وفي عام ١٨٩٥م، صدر كتاب «النحت



بقرار مجلس الوزراء العثماني بمنع استيطان أو استقرار اليهود الروس في فلسطين.

أصدر الباب العالي عام ١٨٨٤م، قراراً بالتزويد على ثلاثين يوماً إقامة اليهود الراغبين في زيارة فلسطين، واحتجت الدول الأوروبية على قيد المدة بثلاثين يوماً بحجة أنها قصيرة فأصدر الباب العالي في ١٨٨٧م، قراراً بجعلها ٣ أشهر يغادرون بعدها فلسطين.

وقد استطاع بعض اليهود التسلل إلى فلسطين بمساعدة بعض القناصل الأوروبيين في فلسطين وقبول بعض الموظفين العثمانيين الرشاوي. وفضلت العرب فلسطين إلى هذا التسلل، فأرسل أعيان القدس في ٢٤ يونيو ١٨٩١م، التماساً إلى الباب العالي لاتخاذ إجراءات فعالة كقيلة بمنع نزوح اليهود الأجانب إلى فلسطين وشراهم الأراضي، حيث كانت القيود المفروضة على اليهود قد خفت بعد أن ترك محمد شريف رؤوف باشا، الذي كان يتولى متصرفية القدس منصبه عام ١٨٨٩م، حيث كان ينفذ سياسة السلطان عبدالحميد الثاني تنفيذاً صارماً. استجاب الباب العالي للتماس أعيان

وهي أثناء حكم السلطان عبدالحميد الثاني أراد يهود روسيا النزوح إلى فلسطين، وتدخل بعض كبار اليهود لدى القنصل العثماني العام في ثغر «أوديسيا» ببلاد اليونان كي يمنح اليهود تصريحاً بدخول فلسطين والاستقرار فيها. اتصل القنصل العثماني بحكومته فتلقى منها رداً علق صورة منه على شكل إعلان على دار القنصلية في ٢٨ أبريل عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م جاء فيه: «إن الحكومة العثمانية تبلغ جميع اليهود الراغبين في الهجرة إلى الدولة بأنه ممنوع عليهم الاستقرار في فلسطين وأن الدولة تسمح لهم بالإقامة في أي إقليم آخر من أقاليم الدولة بشرط أن يكونوا رعايا عثمانيين ويخضعوا لقوانين الدولة».

تدخل السفير الأميركي في الأستانة لدى وزير الخارجية العثماني في شأن منع هجرة اليهود إلى فلسطين، فتلقى السفير تأكيداً بمنع هذه الهجرة في ضوء القرار الذي أبلغ إلى القنصل العثماني العام في أوديسيا. وإمعاناً من الباب العالي السلطان عبدالحميد الثاني في سياسة منع الهجرة اليهودية:

- أرسلت الأستانة عام ١٨٨٢م، برقيات إلى متصرف القدس وإلى السلطات العثمانية في بيروت واللاذقية وحيثما يمنع أي يهودي من روسيا أو رومانيا أو بلغاريا من أن تطلأ قدمه أرض فلسطين.

أبلغ السلطان عبدالحميد الثاني في ٢٢ يناير ١٨٨٢م، رؤساء البعثات الدبلوماسية في الأستانة رسمياً

القدس فجدد القيود المفروضة على اليهود وعلى بيع الأراضي لهم. في عام ١٨٩٢م، صدر قانون يحرم بيع أراضي الحكومة إلى جميع اليهود بمن فيهم رعايا الدولة العثمانية اليهود. في عام ١٨٩٦م، وصلت البجاجة بصحافي تمساوي يهودي، هو تيودور هيرتزل، إلى إصدار كتاب: «الدولة اليهودية» ذكر فيه: «أن قيام دولة يهودية من شأنه أن يقلل من حدة اللاسامية المعادية لليهود».

طلب هيرتزل من السلطان عبدالحميد الثاني أن يتنازل لليهود عن فلسطين لكي يؤسسوا فيها دولة، وأغرى هيرتزل السلطان عبدالحميد الثاني بالمعونات المالية السخية ثمناً لذلك، لكن السلطان عبدالحميد الثاني رفض طلبه وكتب إليه قائلاً: «أنصح دكتور هيرتزل بالابتعاد

خطوات أخرى في هذا الطريق فإنني لا أستطيع أن أتنازل عن قدم مربعة واحدة من هذه الأرض (أي فلسطين)؛ لأنها ليست أرضي، وإنما أرض شعبي الذي حارب في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه. دع اليهود يحتفظون بملايينهم، فإذا تفككت إمبراطوريتي فإن اليهود قد يحصلون على فلسطين من دون مقابل، لكنهم لن يصلوا إليها إلا على أشلاء أجسادنا بعد تمزيق أوصالها. إنني لا أستطيع أن أوافق على إجراء هذه التجارب الجراحية على أجسام أبناء شعبي».

مؤتمر بال ١٨٩٧م

لم يئأس اليهود وعقدوا مؤتمرا في مدينة بال بسويسرا يوم ٢٩ أغسطس ١٨٩٧م، لوضع الحجر الأساس للمأوى الذي سيقم فيه اليهود، حضره ٢٠٠ من كبار حاخامات وحكماء وزعماء اليهود، وقرر المتآمرون في نهاية المؤتمر:

«تأسيس وطن للشعب اليهودي على حد زعمهم في فلسطين يضمه القانون العام؛ بمعنى أن يضمن ذلك قانون المجتمع الدولي».

واصل اليهود سعيهم وحاولوا أن يتسللوا إلى فلسطين تحت ستار المشروعات التي تقوم بها أوروبا في العالم العربي (نفس مسار الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات)، فاتصل هيرتزل بـغليوم الثاني (قيصر ألمانيا) لإقناعه بأن اليهود يستطيعون مساعدة ألمانيا على تدعيم نفوذها في المنطقة من خلال المشاركة في

تنفيذ مشروع سكة حديد «برلين - بغداد»، ويعرض الأمر على السلطان عبدالحميد الثاني عام ١٨٩٨م. أثناء زيارة غليوم الثاني للقسطنطينية رفض الاقتراح. ثم أرسل هيرتزل رسالة إلى يوسف ضياء الدين الخالدي (كبير نواب العرب في مجلس المبعوث العثماني) محاولا تضليله وبيان الفوائد التي ستعود على العرب إن هم أعطوا اليهود وطنًا في فلسطين بالقول:

«إن هذه الحركة لا تضمّر أي روح عدائية للحكومة العثمانية، وإن استيطان عدد من اليهود بما فطروا عليه من ذكاء وروح عالية وبما لهم من إمكانيات من شأنه أن يزيد من رخاء البلاد».

انتهت الاتصالات بين هيرتزل والسلطان عبدالحميد عام ١٩٠٢م، بعرض من الحكومة العثمانية اشترطت فيه أن يتجنس المهاجرون اليهود بالجنسية العثمانية، وأن يوزعوا على جميع الولايات العثمانية في آسيا عدا فلسطين بمعدل ٥ أسر في كل ولاية.

رفض الصهاينة العرض؛ لأنهم يريدون فلسطين كلها لتكون وطنًا لهم ومنطلقًا للتوسع وفرض السيطرة، فاتصل اليهود بعد ذلك بخديوي مصر للتنازل لهم عن العريش فرفض مجرد المفاوضات في هذا الشأن.

اهتم حاييم وايزمان بالحصول على تأييد الشعوب غير اليهودية لأهداف الصهيونية وعبر عن ذلك عام ١٩٠٧م، قائلا: إن الصهيونية السياسية تعني الآتي: أن تجعل من المسألة اليهودية مسألة دولة.. إنها تعني أن نتوجه

إلى الأمم المختلفة ونقول لها: إننا في حاجة لمساعدتكم لكي نحقق أهدافنا.

مؤتمر ١٩٠٧م لأساتذة الجامعات في أوروبا

استغلت الصهيونية العالمية مؤتمرا عام ١٩٠٧م برعاية رئيس الوزراء البريطاني هنري كامبل، عقده ممثلون عن: «بريطانيا - فرنسا - هولندا - بلجيكا - إسبانيا - البرتغال - إيطاليا» في لندن على مستوى أساتذة الجامعات والخبراء في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحربية، حيث استغل اليهود ذلك المؤتمر وتسلطوا على مسير جلساته ووجهوه لتصدر قراراته متفقة مع الأمانى الصهيونية.

وقد هدف هذا المؤتمر إلى:

إجراء دراسات وأبحاث تحفظ للدول الاستعمارية سيطرتها على مستعمراتها وتمنع انهيار إمبراطوريتها، حيث قال هنري كامبل رئيس وزراء بريطانيا في بداية المؤتمر: «إن أوروبا في طريقها إلى الانهيار والسقوط، وإنها قد استنفدت مواردها وفي طريقها إلى الشيخوخة، وإن ديار الإسلام لا تزال في مرحلة الشباب بالنسبة إلى الثروات» جاءت قرارات المؤتمر متفقة تماما مع ما كانت تحلم به الصهيونية العالمية، حيث تضمنت:

أهمية السيطرة على البحر المتوسط شريان الحياة بين الشرق والغرب. استبعاد أي خطر على الاستعمار في أي من المستعمرات عدا منطقة



البحر الأبيض المتوسط التي يكمن فيها الخطر الحقيقي على الاستعمار لأنها مهد الحضارات ويسكنها شعب له مقومات الوحدة، فإذا تجمعت هذه المقومات مع نزعة هذا الشعب للتححرر فسيكون في ذلك الضربة القاضية على الاستعمار، لذلك فإن على الدول الاستعمارية ذات المصلحة المشتركة أن تبقى وضع هذه المنطقة على ما هو عليه مجزأة متأخرة وأن تبقى شعبها على ما هو فيه من تنكك وجهل.

لمواجهة هذا الخطر يجب فصل هذا الجزء الأفريقي عن الجزء الآسيوي من هذه المنطقة وذلك بإقامة حاجز بشري قوي وغريب في منطقة الجزء البري الذي يربط آسيا وأفريقيا على مقربة من قناة السويس ليكون قوة صديقة للاستعمار وعدوا لسكان المنطقة.

هكذا وجد الاستعمار في الصهيونية ضالته المنشودة لإقامة ذلك الجدار البشري، ووجدت الصهيونية العالمية في الاستعمار خير صديق يعاونها على تحقيق أهدافها الإجرامية ضد شعب فلسطين والأمة العربية.

حينما حاول المتآمرون اليهود وبمعاونة أبناء أوروبا تنفيذ مخططهم صادفتهم عقبات عدة منها: وجود الخلافة العثمانية، ووحدة العالم الإسلامي، قوة عقيدة الإيمان. لهذا رأى المتآمرون أنه لا سبيل لتحقيق أهدافهم إلا بإسقاط الخلافة العثمانية وتمزيق العالم الإسلامي وإفساد الإيمان في القلوب وذلك لا يتحقق إلا ب:

تقويض الإيمان من الداخل وبأيدي

من ينتسبون إلى الإسلام من خلال انقلاب عسكري يقوم فيه العسكر الذين ينتسبون إلى الأمة بالدور الأكبر في تنفيذ مخطط الأعداء.

يقترن ذلك بـ: غزوة فكرية تعمل على تقويض الإيمان بالله في القلوب حتى تتزاح العقبة الكؤود التي يمكن أن تتحطم عليها أطماع الأعداء ومؤامراتهم.

لتحقيق ذلك وقع انقلاب عسكري داخل الدولة العثمانية خططت له وقامت به جمعية سرية تسمى جمعية الاتحاد والترقي من خلال تنظيم بدا كأنه تنظيم تركي وطني وهو في الأصل تنظيم ماسوني من يهود الدولة يهدف إلى تدمير بنية الأمة من الداخل، وكان من أقطابه الظاهرين مصطفى كمال أتاتورك الذي قام بخلع السلطان عبدالحميد الثاني في ١٢ مارس ١٩٠٩م.

ندبوا لإبلاغه وفدا مكونا من أربعة أشخاص لم يكن من بينهم تركي ولا عربي، كان على رأس الوفد اليهودي إيمانويل قراسو، وهو يهودي إسباني الأصل، وقد سبق للسلطان عبدالحميد الثاني أن طرده من مجلسه في «بلدز» حين حاول التأثير عليه لإسكان اليهود في فلسطين، وكان له دور مشؤوم في الاحتلال الإيطالي لليبيا.

نفي السلطان عبدالحميد الثاني إلى سالونيك، وهي مدينة يغلب عليها الطابع اليهودي، وحبس في بيت أحد اليهود اسمه «آلاتيني» إمعانا في إذلاله.

في ١٠ فبراير ١٩١٨م، توفي السلطان

عبدالحميد الثاني واشترك في جنازته كل شعب إسطنبول وبلغه انتهت السياسة الإسلامية في الدولة العثمانية وبرزت العصبية القومية الطورانية. قبل وفاته وجه السلطان عبدالحميد الثاني رسالة سرية إلى شيخه شيخ الإسلام مصطفى صبري، حكى فيها خبر عزله، وجاء فيها:

«إنني لم أتخل عن الخلافة الإسلامية بل أجبرت على ترك الخلافة، إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا وأصروا علي بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأرض المقدسة فلسطين، ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا التكليف ورفضت وأجبتهم بهذا الجواب القطعي:

إنكم لو دفعتم ملء الأرض ذهباً فضلاً عن ١٥٠ مليون ليرة إنكليزية ذهباً فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي، لقد خدمت الملة الإسلامية والأمة المحمدية ما يزيد على ٣٠ سنة فلن أسود صحائف المسلمين آبائي وأجدادي من السلاطين والخلفاء العثمانيين لهذا:

فلن أقبل بتكليفكم هذا بوجه قطعي، وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي وأبلغوني أنهم سيعيدونني إلى «سالونيك» قبلت هذا التكليف الأخير. هذا وحمدت المولى وأحمدت أنني لم أقبل أن أطلع الدولة العثمانية والناس عن تكليفهم لي بإقامة دولة يهودية في الأرض المقدسة فلسطين، وقد كان بعد ذلك ما كان.

وهكذا عزل السلطان عبدالحميد على يد يهود الدونجة.